# بنية الإضمار ودوره في انسجام الخطاب

# The structure of the pronoun and his role in coherence of discours

**حساين رابح محمد***

جامعة جيلالي ليابس (سيدي بلعباس)، rabah.hassaine@univ-sba.dz

**بن سنوسي سعاد**

جامعة جيلالي ليابس (سيدي بلعباس)، bensenoucisouad@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2022/09/02 تاريخ القبول: 2022/09/03 تاريخ النشر: 2022/09/15

**ملخص:** يعدّ المنهج التّداولي الحديث من أهم الآليات الإجرائية النّظرية والتّطبيقية التي تساعدنا في تحليل الخطاب بمختلف أجناسه وأنواعه وأنماطه الفرعية، وقراءتها بواسطة القرائن اللّغوية، أو مقاربتها عبر المؤشرات التّلفظية التي تحدّد سياق الملفوظ اللّغوي واللّساني. ولمّا كان الإضمار يمثّل قرينة وبنية لغوية من متضمنات القول، فإنّه يعدّ مكوّنا ومؤشّرا نصّيا من مؤشّرات التّلفظ والتّواصل، يتجلّى في ثنايا الفقرة الأدبية وحتّى داخل النّص أو الخطاب، وهو يقوم على مبدإ الاستبدال داخل الخطاب، أي استبدال عنصر بعنصر آخر يقوم مقامه وينوب عنه.

وتأتي هذه الدّراسة لبحث بنية الإضمار ودوره في انسجام الخطاب، مبزرين من خلال ذلك كيفية إسهام هذا الإضمار في تحقيق استراتيجية التّأثير في المخاطب، كونه يمثّل إلى جانب مجموعة من القوانين والشّروط المعروفة كالصّدق، والشّمولية والإفادة أحد موجّهات ضبط العملية التّخاطبية.

**كلمات مفتاحية:** تداولية، مضمر، إضمار، انسجام، خطاب.

**Abstract:**

The modern pragmatics approach is one of the most important procedural mechanisms that help us analyze the discourse, types and sub -patterns, and read them through linguistic clues, or their approach through the pronounced indicators that determine the context of linguistic and linguistic files. As the pronoun represents a presumption and a linguistic structure of the contents, it is considered a component and indicating a text of pronunciation and communication, which is evident in the folds of the literary paragraph and even within the text or discourse.

***المؤلف المرسل:** حساين رابح محمد، **الإيميل:** rabah.hassaine@univ-sba.dz

This study comes to discuss the structure of the pronoun and its role in coherence of discourse, through this how this pronouncement contributes to achieving the strategy of influencing the addressee, as it represents alongside a set of known laws and conditions such as honesty, nomination and benefit one of the waves of controlling the conversational process.
**Keywords:** pragmatics; implicit; pronouncement; coherence; discourse.

## 1. مقدمة:

تراهن التّداولية بوصفها منهجا فلسفيا يشتغل في مجالات اللغة وعلاقاتها، شأنها في ذلك شأن المناهج اللغوية التي أفرزها البحث اللّغوي الّذي يبحث في فعل اللّغة ومقاربة المعنى أو الدّلالة داخل الخطابات الحاصلة بين المخاطب والمتلقي. ولكن هذه التداولية لا تهتم بالمعنى الحرفي المباشر أو الظاهر الصّريح الّذي تؤسّسه الجملة داخل الخطاب من خلال طبيعة علاقاتها التركيبية والدلالية الّتي تقدّمها الألفاظ، وإنما تهتم وتراهن على المعنى الضّمني أو الرّسالة المتضمنة التي يتضمّنها الملفوظ دون أن يشير إليها مباشرة، أو ما يسمّى باللّغة غير المباشرة ذات قصد خاص، وهي رسالة يؤسّسها المتكلّم عبر مجموعة من المؤشّرات يستقبلها المتلقي في إطار نسق تفاعلي يحكمه ميثاق تواصلي يضمن مدّ جسور بين المرسل والمتلقّي.

ولمّا كان الإضمار أحد مؤشّرات ومكوّنات الخطاب من وجهة نظر تداولية، تسعى هذه الأخيرة باعتبارها منهجا لسانيا حديثا لأن تقارب توظيف الأنساق والمؤشّرات اللّغوية في التّواصل داخل الخطاب وبين طرفيه (المرسل الباث والمخاطب المتلقّي). ولذا نسعى من خلال هذه الدّراسة إلى بحث في بنية الإضمار وإبراز دوره في انسجام الخطاب، وكذلك للإجابة عن بعض التّساؤلات من أهمها: ما مفهوم الخطاب؟ وما أهمّ مكوّنات الحوار الاستراتيجية المستعملة من قبل المخاطِب؟ ما الإضمار؟ وما أقسامه؟ وكيف تعامل معه التّداوليون في تحليلاتهم انطلاقا من توظيفه من قبل المخاطِب داخل الخطاب؟، وهذا ما حاولنا معالجته في هذا البحث باتبّاع المنهج التّحليلي الوصفي المناسب لطبيعة الإشكالية.

## 2. مفهوم الخطاب وإشكالية المصطلح:

### 1.2 مقاربة تأصلية:

يمثّل الخطاب منذ تداوله في ستينيات القرن العشرين وإلى يومنا هذا سؤالا ذا طابع إشكالي في الثقافة المعاصرة، إذ تعدّدت حوله المفاهيم النظرية فتراكمت تبعا لتلك الدّلالات التي يفيدها، وخصوصية الحدث التواصلي الّذي ينبثق عنه. ولقد شاع مصطلح الخطاب في الكثير من الدّراسات الحديثة خاصة ما يتعلّق منها بالدّراسات اللغوية، بسبب انتشار العديد من البحوث الألسنية والبنيوية التي طوّرت النظرة إلى اللغة الإنسانية، والتي توصلت إلى نتائج مثيرة في مجال الدراسات اللغوية المعاصرة، فنجد الخطاب هو "كلّ ملفوظ/مكتوب يشكل وحدة تواصلية قائمة الذات"[1]، ومصطلح الخطاب يقابله المصطلح الأجنبي Discours في اللغة الفرنسية[2] و Discourse في اللّغة الانجليزية[3]، ظلت ترجمته للغة العربية تخضع لميول وأهواء الباحثين والمترجمين الذي قاموا باستخدام مقابلات متغايرة، مثل: القول، الرسالة، الحديث، السّرد، النّص، الإنشاء، الأطروحة....وغيرها، مما أعاق توحيد المصطلح لدى الدّارسين العرب، دون أنْ تلفت المجامع العربية إلى هذه المشكلة، بسبب عدم توحّد نشاطها للحصول على نحت موحّد للمصطلح.

ونظرا لأنّ دائرة استعمال مصطلح **(الخطاب)** قد اتّسعت في مجالات متعدّدة كنظرية النّقد واللّسانيات والفلسفة، فقد ظلّ المصطلحُ ملتبسًا ومختلطا بغيره من الألفاظ، ولذا يكون الطّريق الأوضح للتّميز بين هذه المفاهيم هو العودة إلى الأصول المرجعية، والمعرفية التاريخية، والاستعانة بالمعجم، لإلقاء الضّوء على أهمّ استخدامات لفظ الخطاب وأهم القراءات الكاشفة لمفهومه، من مستوى معناه المعجمي إلى مستوى الدّلالة.

### 2.2 الأصول والمرجعيات:

إنّ مفهوم الخطاب يتحدّد في الثقافة العربية بوصفه مصطلحا واضح الدّلالة، وهذا انطلاقا من القرآن الكريم، واعتمادا على تفاسير بعض آياته، وقد ورد لفظ الخطاب في القرآن الكريم في ستّة مواضع بصيغتيْ المصدر والفعل، وقام المفسرون بتحديد معناه حسب السّياق القرآني الذي وردت فيه، بيد أنّ جميع التّفسيرات تلتقي

عند القول بأنّ مفردة الخطاب تؤدّي معنى البيان والبلاغ الواضح لرسالة محدّدة المعنى والأهداف[4].

فمفردة "الخطاب" برغم ورودها بكثرة في القرآن الكريم بأشكال ودلالات عديدة، إلّا أنّ المصطلح وحسب السّياق القرآني يعني"الكلام المبين الدّال المقصود بلا التباس"[5]، فهو مشتق من فعل خَاطبَ المخاطِبُ المخاطَب بالكلام مخاطبةً وخطابًا، ويقال: خاطبَه أحسن الخطاب وهو المواجهة بالكلام، فيتضح لنا بذلك أنّ مفهوم الخطاب في المعاجم القديمة ليس مجرّد قول وترتيب للكلمات والتّعابير، بل هو ممارسة لغوية[6].

**3. النّص الأدبي تخاطب وتداول:**

من المعروف أنّ النظرية التّخاطبية جاءت تطويرا للنّظرية التّواصلية الإبلاغية التي عجزت عن تفسير مجموعة من القضايا اللغوية بشكل جيد، لأنّها كانت تتعامل مع التّخاطب في معزل عن سياقها الفعلي والإنجازي، ويعني هذا أنّ الدّراسات التّخاطبية تعدّ امتدادا واستكمالا لجهود المدرسة الوظيفية[7]، وتأتي هذه الدّراسات كنتيجة طبيعية لشعور المهتمين بها بإخفاق النّموذج التّقليدي للتّخاطب في تقديم تفسير ناجح لعملية التّخاطب. ويمكن تبرير أوجه هذا الإخفاق في كونه يتعامل مع التّخاطب في عزلة عن السّياقات الفعلية التي تستخدم فيها اللّغة، أي في طبيعة محايثة، ويطبع عملية التّخاطب بطابع مثالي تتجاهل فيه قضايا اللّبس، والخروج عن المواضعات اللّغوية، وقصر وظائف اللّغة على عملية الإبلاغ، وإهمال الأصول التّخاطبية المفسّرة والكاشفة لمقاصد المتكلمّين[8].

وتدعو النّظرية التّخاطبية إلى فكرة جوهرية أساسية مفادها لا غنى للدرس التداولي عنها ألا وهي أنّ النّص الأدبي تخاطب وتداول يجمع بني أقطاب ثلاثة بارزة هي: المرسل المتكلِّم الّذي تتعدّد كونيته بين كاتبٍ أو مؤلّف أو سارد أو شخصية، ثمّ المرسل إليه الذي قد يكون شخصا مخاطبا، كأن يكون قارئا أو متلقّيا أو شخصية مقابلة للشّخصية المتكلّمة، ولدينا القطب الثالث ممثّلا في الخطاب التّداولي أو الرّسالة المرسلة، وبهذا تكون هذه النّظرية قد مهّدت لميلاد القارئ أو المتلقّي أو المتقبّل والاحتفاء ومنحه السّلطة التامة في التعامل مع الخطاب، كما أنّها من جهة أخرى، قد أعطت نقطة انطلاق للنّظريات التي

تعنى بالقارئ المستقبل، كجمالية التّلقي لياوس وآيزر، وغيرها من النّظريات النقدية الحداثية.

ووفق تلك الأسس، فإنّ النّظرية التخاطبية تستوجب وجود ثلاثة أطراف: المرسل (الباث، المتكلم، المتلفظ، المرسل، المتحدّث، المبدع) والرسالة (النّص، الأدب، الخطاب، التّلفظ) والمتلقي (القارئ، المرسل إليه، المستقبل، المتلفظ إليه) ومن ثم فالباث أو المرسل هو الذي يسنّن رسالة ما، سواء أكانت ذهنية أم وجدانية، ليرسلها إلى المتلقي ليفكّكها في ضوء سنن مشتركة أو لغة يعرفها كلّ من المرسل والمرسل إليه.

وعلى إثر ذلك، يقول الباحث التونسي حسين الواد عن نظرية التخاطب بـ"أنّها اعتنت في درس التخاطب، بالأطراف الثلاثة المعنية به وهي: الباث والخطاب والمتقبّل، لقد اعتنت نظرية التخاطب على وجه الخصوص، بمرور البلاغ من الباث إلى المتقبل عبر قنوات الاتصال، وأنّ المتقبل يعمد إلى فكّ رموز الكلام ليحصل على البلاغ منها. ولقد كان لهذه النّظرية أثر بارز في درس الآثار الأدبية، إذ عمدت طائفة من الباحثين إلى جعل المؤلّف باثا والقارئ متقبّلا والأثر يحمل بلاغا.

إلّا أنهم رأوا التخاطب في الأدب يختلف كثيرا عن التخاطب العادي، فمنتهى أمل الباث في التخاطب العادي أن يصل بلاغه سالما من العثرات إلى المتقبل، والذي يساعده على ذلك ارتباط البلاغ عادة بالمرجع أو السياق يحضر القارئ أثناء القراءة، فيتجنب به الوقوع في الخطإ.

إنّ الخطاب العادي يقوم في أساسه على الوظيفة المرجعية. أمّا التّخاطب الجمالي في الآثار الأدبية فلا وظيفة مرجعية له. وبالتالي فإن العثرات فيه كثيرة والعقبات كأداء. ومن هنا حلت فيه الوظيفة الأدبية محل الوظيفة المرجعية في التخاطب العادي، لذلك كان الغموض في الأثر الأدبي وكان التفاف الكلام فيه على نفسه أشد ما يكون"[9].

وإذا كانت الملفوظات التخاطبية العادية لا تثير مشاكل على مستوى التداول والتواصل والتخاطب، فإنّ النّص باعتباره ظاهرة تخاطبية بين المتكلم والمخاطب يثير عدّة صعوبات بسبب الغموض، والانزياح، والتّضمين والتّلميح والترميز والأسطورة، مع أنّ كلّ هذه الظواهر فنية وجمالية تحقّق للنّص شعريته، مما يدفع بالمتلقي إلى بدء رحلته القرائية ومحاولة فكّ واستكشاف طلاسم النّص خلف تلك المكوّنات الفنية.

فعلى المتلقّي أن يبذل مجهودا لفك الخطاب الأدبي عن طريق عملية التأويل، وفك الرموز، وفي هذا النطاق، يقول حسين الواد: "المهم في نظرية التّخاطب أنّها أسلمت الآخذين بها إلى الإقرار بالغموض في الآثار الأدبية ميزة من طبيعتها. ولأنّ التّخاطب في الأدب غامض، ولأنّ الغموض ظاهرة ملازمة له، توقّع الباث (أي الأديب) من القارئ أن يقوم بالتّأويل أثناء القراءة، وانتظر منه أن يثري البلاغ الأدبي بإضافات شخصية من عنده يسلّطها عليه. ولأنّ التّخاطب الأدبي غامض في أساسه، عمد القارئ، كلّما واجه نصّا أدبيا، إلى امتحانه، فاختبر قدراته على تحمل المعاني الإضافية بموجب ما ركّب فيه من مواطن غامضة تتحمّل التّأويل. ومن هنا كان الأثر الأدبي، في نظرية التّخاطب، أثرا مفتوحا يستدعي التّأويلات العديدة، ويتقبلها، فيزدادا بها ثراء على ثرائه"[10].

**4. التّحاور بنية تفاعلية:**

إنّ اختيار مصطلح "التّحاور الوارد بصيغة التّفاعل موضوعا للتّداوليات، تدعّمه جملة موضوعات من داخل اللّغة، هذه الأخيرة فيما يرى البعض ممارسة تخاطبية تفاعلية تقوم بين ذوات متكلّمة وأخرى مستمعة، محكومة بالانتماء إلى المجموعة اللّغوية نفسها"[11]. ويتمّ التبادل اللّغوي بينهما عن طريق عبارات هي حصيلة لعلاقات التّفاعل الاجتماعي بين المتخاطبين، وبهذا يغدو كلّ خطاب شكلا من أشكال التواصل محاطًا بعناصر مكوّنة له كالمظهر اللّغوي، والمقام، وعلاقات المتخاطبين ببعضهم.

إذا كان التّخاطب على وزن التفاعل فإنّ ذلك يستلزم بحكم دلالة الصّيغة نفسها وجود مشاركة بين طرفين على الأقل، وهذا ما يؤكده الأستاذ طه عبد الرحمان حين أكّد ذلك بقوله: "اعلم أنّ التخاطب، هو إجمالا الكلام الملقَى من جانبين بغرض إفهام كلّ منهما الآخر مقصودا مخصوصا، ولما كان التخاطب يقتضي اشتراك جانبين عاقلين في القيام به، لزم أنْ ينبظ كلام أحدهما للآخر بقواعد تحدّد وجوه فائدته"[12].

وعلى الإجمال فإنّ كلّ خطاب بطبيعته علاقة بين المتكلم والمستمع، أي علاقة تؤطرها محددات اجتماعية وتفاعلية، فالتّعابير الخطابية التلميحية أو التّصريحية مهما كانت الأوضاع المقامة التي تنجز فيها، موجهة، نحو الآخر، نحو مستمع معين ولو كان من حيث

وجوده الواقعي غائبا، لكن الضمني يستدعي من المخاطب اجتهادا في تأويله للظفر بالدلالة والمعنى المقصودين، أي قراءة ما بين السطور.

**5. التّحاور الضّمني والمضمر ووظيفته الخطابية:**

تمثّل لسانيات التّلفظ مقاربة نقدية حداثية وجادة، تستلهم المعايير والأسس اللّسانية في تحليل النّصوص والخطابات، وكذا الانفتاح النّسبي على التّداوليات والمقاربات النقدية الأخرى. وإنّ أهمّ ما كان يشغل بال الفلاسفة الأول واللّغويين القدامى ولساني اليوم على اختلاف مقارباتهم ومعاويلهم في الدّرس اللّساني، هو البحث في الضمني ومفاهيمه ودرجاته وطريقة إنتاجه وآليات تفكيكه وإدراكه وتأويله. وبعد الطّواف على عديد الاختصاصات وفروع المعارف من قبيل فلسفة اللغة والمنطق وعلم النّفس اللغوي نقرّ بشيء من الجزم كون المقاربة اللّسانية للضمني يمكن اعتبارها الشاهد العلمي الدقيق والرصين على مسألتين مهمّتين[13]:

**الأولى**: تؤكّد أنّ الضمني مازال مبحثا معقدّا زئبقيا رغم اختياره بعديد النظريات وسبب تعقّده، هو صلته بالظاهرة الإنسانية.

**الثانية:** تثبت أنّ اللّسانيات قد صارت تحظى بمكانة بين مختلف العلوم المعاصرة وخصوصا في بيئة الحقول الأدبية واللّغوية.

ويمكن أن نصوغ تعريفا مبدئيا للضّمني، فنقول: "إنّه الإحالة والأثر غير الظّاهر للمنطوق، وهو المسكوت عنه لقصد من المتكلم، ولكن لأسباب أخفاها ولم يظهر في مستوى الإنجاز النّطقي، وهو أي الضمني ما لايقال ولكن يدل اللفظ عليه، يحيل إليه، ويقابل مصطلح الضمني في الأدبيات اللّسانيات الغربية **implicite** مقابل الصريح **explicite**.

وننبّه إلى أنّ الفرق بين الضّمني بما هو الخفي والمضمر المبهم في الكلام، وبين التضمين بما هو **enchàssement** فهذا المصطلح يعود إلى مباحث الدّرس البلاغي والنّقدي وقوامه إدراج الكاتب والشاعر لقوله، أو حكمة لأديب آخر في نصّه، بينما الضّمني قوامه الإجابة عن السّؤالين التّاليين: ماذا يقصد بكلامه؟ ولماذا قال المتكلم ما قد قال؟

وتعرّف أوريكيوني المضمر في مقام آخر قائلة: "الضّمني هو أشياء تقال بعبارات مقنّعة وآراء وأفكار مبطنة ومضمرة تحت الأسطر وبينها، وتفرض على المخاطب التّفكير في شيء له صلة بما قيل" وتتابع "...وبغية الانتهاء إلى حلّ لهذه الاعتبارات المتعلقة بالكفاءات

البلاغية التّداولية التواصلية، ثمّة سؤال جدير بأن يوضع على بساط البحث، وقد صادفناه عرضا مرات عديدة، وهو المضمر، وما الجدوى منه؟"[14].

فالمضمر يستدعي من المخاطب اجتهادا في تأويله للظفر بالدلالة والمعنى المقصودين لذلك نلاحظ في تراثنا الأصولي أنّ الأصوليين قولون في مباحثهم اللغوية في الضمني بمقولة الاجتهاد في استخراج أحكام الضمنية في النّص (القرآن، والسنة) وكانت لهم تخريجات طريفة ولطيفة في بيان ضمنية الضمني وأقسامه.

وتجدر الإشارة إلى أنّ دراسة الضمني في المباحث اللسانية لها صلة بالمباحث المنطقية من قبيل المقتضى، والاستلزام، والدلالة الحافة، ودلالة الالتزام، وهذا من براهين تداخل العلوم وتوالجها...الخ. فالضّمني ومسائله من قبيل الإدراك والتأويل والتقبل، يمكن معالجته واستثماره في الخطاب استثمارا قد تنتج عنه مقاربات أخرى جديدة في تحليل الخطاب.

إنّ الوصول إلى إدراك طبيعة متضمنات القول لن يتمَّ دون معرفة قوانين الخطاب، بمعنى آخر إنّ فهم الجانب الضّمني والخفي من الكلام يستلزم منّا أن نكون على معرفة ضمنية بالقواعد الّتي من شأنها أن ينتظم بها الكلام، ففي أحيان كثيرة لا يعني الكلام ذلك الجانب التّصريحي أو الصريح بل يعني حمل المتلقي على التفكير في أمور ثمّ التلميح إليها وليست بأمور غيبية لأنّها متضمّنة في الأقوال المصرّح بها يلتجئ المخاطِب إلى عدم التصريح لاصطدامه بعوامل تستمدّ مشروعيتها من المجتمع وبتقاليده وأعرافه وعاداته، كما أنّ التفاهم جانب مهم بين المخاطب والمخاطَب لأنّ من سلبيات متضمنات القول سوء التفاهم بين المتخاطبين، حيث يفترض في المخاطَب امتلاك القدرة على الاستنتاج، قدرة على استنباط عدد من الآليات المرتبطة بقوانين منطقية وتجريبية، واستنتاج عدد من القضايا المستخلصة من القول ذاته، واستنتاج محتواها بالاستناد إلى ما يحيط به من أوضاع مختلفة.

وقد تكون التأدية الحسن والإبلاغ الفعّال هما الغاية في لجوء المتكلم إلى استعمال متضمنات القول إذ يقال: (التّلميح أبلغ من التّصريح).

**أ- القول المضمر**: وهو شكل من أشكال متضمنات القول، يرتبط بوضعية الخطاب، على عكس الافتراض المسبق الذي يحدّد على أساس معطياته اللغوية، يقول جون سرفوني **John Cervoni** "إنّ الطريقة الخطابية المستعملة لتأويل الأقوال المضمرة تقوم على التأكيد من أنّها أخذت من معناها الجانبي"[15]، فالشّيء الّذي يتدخّل في التأويل ليس السؤال ماذا يقول المتكلّم، ولكن لماذا يقوله في سياق معيّن؟ لذلك يجري التّأويل على السؤال الذي يُطرح حول التّلفظ، وليس حول الملفوظ ذاته.

ففي قولنا: (اقترب فصل الصّيف)، يمكن أن يؤوّل إلى:

التأهّب للحر الشّديد.

تحضير ملابس الخاصة بهذا الفصل، والتّهيأ للاستجمام.

تهيئة مكيف الهواء...

فقد خرج الحديث عن معناه الحقيقي إلى معاني استنتاجية ذهنية يجتهد المتلقي في التّعرف عليها، معاني ذات طبيعة غير مستقرة توافق الحالة التي تصدر عنها، أي ناتجة عن السببية ومسبّبيتها، كما تؤدّي بالمخاطِب إلى التّخفي وراء المعنى الجانبي.

ففي وضعية خطابية، يقول الشاعر:

وما كلّ طلّاب، من الناس بـــالغ *** ولا كـلّ ســيّار إلى المجد واصل

وما المرء إلّا حيث يجعل نـفسه *** وإنّي لها فوق السّماكين جاعل

إذن: القول المضمر هو ليس كلّ ما يتمناه المرء يدركه، لا يمكن لكل إنسان أن يبلغ غايته وهدفه...الخ، وسعد من عرف قدرَ نفسه.

**ب-القياس المضمر:**

يعرّف هذا النوع من القياس بأنّه قياس منطقي محذوف المقدمة الكبرى، وقد جمع أرسطو تحته مجموعة من البراهين الخطابية، ولا يعني القياس الضمني حسب قول هافي **Hafei** مجرّد عرض خارجي في الاستدلال مرجعه الإضمار إحدى المقدمتين فحسب، فهذا سطحي ولا أهمّية له[16].

ونجد ابن سينا يعرّفه بقوله: "الضّمير هو قياس طويت مقدّمته الكبرى إمّا لظهورها أو الاستغناء عنها..."[17] ويظهر جليّا من تعريف ابن سينا أنّ معيار القياس المضمر هو قياس

محذوف المقدّمة الكبرى، ومن أمثلة ذلك: ما جاء في الحديث النّبوي قوله صلى الله عليه وسلم: **"الحياء كلّه خير"**[18]**،**

فالقياس المضمر في هذا الحديث يكون على النّحو الآتي:

**المقدّمة الكبرى** (مضمرة) الحياء من الإيمان.

**المقدّمة الصّغرى** (مذكورة) الحياء يمنع المعاصي.

**النّتيجة** (مضمرة) المؤمن لا يرتكب المعاصي.

وأيضا في قوله صلى الله عليه وسلم: **"مِن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"**[19] فيمكن تصوّر القياس على الشكل الآتي:

**المقدّمة الكبرى** (مضمرة) **الإسلام ينهانا عن عدم التدخل في شؤون الآخرين**

**المقدّمة الصّغرى** (مضمرة) **الاهتمام بالآخرين لا يعني التّدخل في خصوصياته**.

**النّتيجة** (مذكورة) **من حسن الإسلام عدم التدخل في شؤون الغير**.

يتضمن هذا القياس قوّة حجاجية، بحيث أنّ كل جزء بمثابة الدليل على الدعوة المقدمة لإقناع المخاطب بها.

وفي قوله صلى الله عليه وسلم: "**أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة"**[20] فيكون القياس على الشكل الآتي:

المقدّمة الكبرى (مذكورة) **الوصية بتقوى الله**.

المقدّمة الصّغرى (مضمرة) **الاهتداء بالسّنة من تقوى الله.**

النّتيجة (مضمرة) **اتّباع السّنة**.

فالملاحظ من خلال الأمثلة السّابقة الذكر هو أنّها في الغالب ما تكون المقدمة الكبرى مضمرة ممّا يستوجب حضورا يقضا من للمخاطب.

**6. الإضمار والإحالة فعلا خطابيًا:**

يمثّل الإضمار في غالبية الخطابات والنّصوص على اختلافها "وسيلة من وسائل الفقرة في الاقتصاد، يقوم على مبدإ الاستبدال، أي استبدال عنصر بآخر، بحيث يكون العنصر البديل، عنصرا عاما، يمكن انطباقه على العنصر المحدد، في الفقرة سابقا، أو لاحقا، أو حال في الفقرة منطقا بأن يكون ملازما من ملازمات عنصر فيه، فالأول هو ما

عبر النحاة الأوائل عنه بالأصل في الضمير العائد، والثّاني ما عبروا عنه بالفرع أو الشّاذ، وهو الضّمير العائد على متأخّر، وعبر عنهما النّصيون بالإحالة القبلية والبعدية، أمّا الثّالث فهو ما يمكن أن يطلق عليه اسم الضمير المجهول (الشأن) والمستتر"[21]، ويعيدهما الفريقان: النّحاة والنّصيون على العالم باختلاف العبارة، بينَما بالنسبة لضمير الشأن، بعضهم يراها القرينة الحالية، وبعضهم يراها المفسّر، وكلاهما يرى أنّه عائد على متأخّر أو إحالة بعدية.

أمّا في الضّمير المستتر فإن كان سبقه اسم ظاهر فهو عائد عليه عند النّحاة كالضّمير المتّصل والمنفصل، هو عند النّصيين إحالة قبلية، أمّا إن لم يسبقه الاسم الظاهر ولم نتمكّن من تعليقه به فهو في الحالة عائد على العالم، تفسّره القرائن الحالية، أي يفسّر بالمعلومات المسبقة عن النص وظرف الرّسالة، وبالتّالي فـ"إنّ الإضمار ينطوي على نوع من الإحالة، ولا ينفي البحث أنّ الحذف الحاصل من استتار الضمير، يحمل ذات القيمة الإحالية، ولكنّه يعدّ الإحالة استراتيجية عقلية، يستند إليها النّاص حين يقوم بعملية الاقتصاد في الفقرة، فالاقتصاد حادث بالإضمار وحده، دون الإحالة، ويقوم الناص بالإضمار عندما يطمئن إلى قدرة المتلقي، على فهم العنصر المختصر، في ضوء منطق النّص، فهي، أي الإحالة مسوغ الاقتصاد عقليا، وليست منه واقعيا، إذ لولاها لما اختصر الناص بالإضمار ولما اختصر بالحذف أيضا"[22].

ولو سلّمنا بأنّ الإحالة قانون من قوانين النّص، فهذا يعني بالضرورة أن لا قانون خلافها فيه، فما التعليق بالوصف، والحال، والتوضيح، والبدل، والتوكيد، والعطف، والحمل، والإسناد، إلّا نوع من أنواع الإحالة على الأفعال والأسماء، الّتي تكوّن عناصر النّسب التامة، فالفرق واضح إذن بين الاقتصاد باختصار اللّفظ الظّاهر إلى ضمير وبين ما يحيل عليه هذا الضّمير.

والإحالة كذلك قد يجتمع فيها أمران: "الأول الاقتصاد، والثاني التّوسعة ولنأخذ الجملة الأولى من الفقرة الأولى في النّص القرآني نموذجا وهي قول الحق سبحانه (ذلك الكتاب)، فعندما قال سبحانه (ذلك) مثلا، فإنّ المتلقي لم يفهم شيئا، ولم يستقل في ذهنه معنى، حتى وسع فقال سبحانه (الكتاب) ففهم المتلقي حينها أنّ المقصود الإشارة إلى مطابق المشار إليه، وهو هنا لفظ (الكتاب) فالإحالة الحاصلة هنا، وهي إحالة بعدية،

وهذه الإحالة البعدية هي التي أجبرت على توسيع الجملة، مع أنّها في الوقت ذاته، أوجدت الاختصار بإرسال اسم الإشارة (ذلك) بدلا من جملة كاملة فحواها: أشير لك إلى...أي حققت قانون الاقتصاد بكونها اسما مبهما"[23].

ومن الثّابت، أنّ لفظ (ذلك) لا يحقّق فقط إحالة بعدية، أي أنّ هذا اللّفظ (ذلك) يحتاج حتى يستقلّ بالفهم أن توسع الجملة بإضافة عنصر جديد إليها، بل قد يحقّق إحالة قبلية أيضا، أي يحقّق الاقتصاد دون توسيع للجملة، ومثاله أنّك لو حدثت شخصا في موضوع ما، ثم بعد كلام قلت له: لقد قلت لك ذلك، فإنّ (ذلك) هنا تحيل إلى قضية سابقة، فتكون (ذلك) هذه قد اختصرت جملة كاملة دون احتياج إلى توسيع بعدها.

وعليه، "فإنّ الإحالة بذاتها، ما دامت قامت مرة بالتوسيع والاقتصاد ومرة ثانية بالاقتصاد دون التّوسيع، ليست قانون من قوانين الفقرة، لأنّها ببساطة قامت بالعمل ونقيضه، أي بالاقتصاد والتوسيع في آن معا وفي آنيين مختلفين"[24].

أمّا إن قصدنا بالإحالة التعليق فأمر آخر، ذلك أنّ كلّ علاقات الفقرة / النّص علاقات إحالة إلى عنصر سابق أو لاحق فيه، فما علاقات التّوسيع السّابقة الذّكر أعلاه إلّا نوع من أنواع الإحالة النّصية، وقد قرّرنا أنّ الإضمار قاعدة من قواعد الاقتصاد، لأنّها اختصار للفظ المذكور سابقا دون حاجة لذكر مطابقه بعده، لأنّنا لو ذكرناه بعده، لم نحقّق الاقتصاد، بل كان أجدى بنا حينها أن نعده قاعدة من قواعد التّوسيع، فالإضمار كالحذف تماما يقوم على اختصار عناصر في الفقرة دون حاجة لتكرار ذكرها.

سنقوم الآن بحصر الضمائر التي وردت في الفقرات الثلاث الأولى، وبيان عائدها في كلّ فقرة، مع ملاحظة الوضع الذي شكلته في الفقرة التي وجد الضمير فيها، وإليك الفقرة الأولى[25]، وهي قول الحق سبحانه: بسم الله الرحمان الرحيم: "آلم ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ" البقرة، الآية: 1-4

| الرّقم | التركيب في النص | الضّمير | العائد | الوضع |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ذلك الكتاب | ك | المخاطب | اختصار عنصر |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 2 | لا ريب فيه | هـ | الكتاب | اختصار عنصر |
| 3 | يؤمنون | ون | المتقون | اختصار عنصر |
| 4 | يقيمون | ون | المتقون | اختصار عنصر |
| 5 | ينفقون | ون | المتقون | اختصار عنصر |
| 6 | يؤمنون | ون | المتقون | اختصار عنصر |
| 7 | بما أنزل | نائب الفاعل | هو = الكتاب | اختصار عنصر |
| 8 | إليك | ك | المخاطب | اختصار عنصر |
| 9 | وما أنزل | نائب الفاعل | هو = الكتاب | اختصار عنصر |
| 10 | قبلك | ك | المخاطب | اختصار عنصر |
| 11 | هم | هم | المتقون | اختصار عنصر |
| 12 | يوقنون | ون | المتقون | اختصر عنصر |
| 13 | أولئك | ك | المخاطب | اختصار عنصر |
| 14 | من ربهم | هم | المتقون | اختصار عنصر |
| 15 | وأولئك | ك | المخاطب | اختصار عنصر |
| 16 | هم | هم | المتقون | اختصر عنصر |

**7. الإضمار والاستتار:**

يمكن القول على العموم بأنّ كلّ مضمر مستتر، بحيث إنّ الاستتار يمثّل اختفاء جزءٍ من الكلام أو كلّه، بينما لا يصحّ أن يقال: إنّ كلّ مستتر مضمر، لكون الأول أعمّ من الثاني، فقد يقع اللفظ مستترا في كلام المتكلم من غير أن يقصد إلى ستره، بينما الإضمار هو الاستتار الذي تعرف من المتكلم الإرادة له والالتفات إليه، تنبيها على أنّه يستحق أن يعامل معاملة المصرّح به لتعلّق الدليل به.

وليس من القول إنْ دعينا أنّ المضمر أولى بالإرادة من المصرح به، لأنّ المعنى الحقيقي للمصرّح به متعلّق تعلقا مباشرا بألفاظه من غير ضرورة توسّط إرادة المتكلّم لهذا المعنى، بل قد تكون هذه الإرادة تابعةً لدلالة هذه الألفاظ، أمّا المضمر فمعناه غير متعلّق بالألفاظ تعلّق المصرح به، فنحتاج إلى إقرار إرادة المتكلم له.

وهكذا يتّضح أنّ الإضمار استتار لا عن عدم قصد إليه، بل هو استتار مراد أصالة، وعلى هذا، فإنّ الإضمار الذي هو مقابل التّصريح جامع للأوصاف الثلاثة: (المطالبة) على خلاف الحذف و(الاستفادة) على خلاف التّرك و(الإرادة) على خلاف الاستتار.

ويبدو أنّ اللفظ الذي يلي مصطلح الإضمار في الدلالة على حفظ المعاني الثلاثة: المطالبة والاستفادة والإرادة، هو: الطّي في مقابل البسط، إذ كلّ مطوي مضمر، لكن ليس كلّ مضمر مطويًا، لكون المضمر أعم والمطوي أخص، نظرا لأنّ هذا الأخير يستفاد منه أيضا معنى الجمع والتّكثيف والاختصار الذي نجده في لفظ القبض كأنّما تطوى للمستدل المسافة الاستدلالية أو كأنّما يأتي بطفرة فيها، وهذا معنى ينبغي أن يعتبر في حد الإضمار في الدليل كما سنرى في موضعه.

ولفظ الطّي، وإن كان قد استعمل في مجال المناظرة فإنّه لم يشتهر في غير هذا المجال الحواري كما اشتهر لفظ الإضمار الذي عم مجال المنطق وغيره، وقد ظلّ الطّي حبيس الاستعمال المادي كما في التعابير الآتية: طي الكشح، وطي الكتاب، وطي الأرض، ولو أنّنا لم نخش مخالفة الشائع من الاستعمال، لصرنا إلى اختيار لفظ الطّي للتّعبير عن الإضمار الذي يختص به الدّليل، فنقول: طي الدّليل على غرار طي السّجل.

**8. أقسام الإضمار:**

"اعلم أنّ المعاني المضمرة في الأدلة معان تلزم بوجه من الوجوه عمّا هو مصرح به، لذا جاز أن نعدلها بمنزلة لوازم المصرح به،..."[26]، وسوف نقتصر في هذا الموضوع على صياغة هذه اللوازم على الوجه الذي يبرز به التقابل بين الإضمار والتصريح، ولنتوسل في ذلك بمفهومين اثنين، هما "مفهوم الإلغاء ومفهوم اللّغو، والمقصود بالإلغاء هو نفي اللاّزم الإضماري عن المضمون المصرّح به، والمقصود باللّغو هو إفضاء هذا النّفي للّازم الإضماري إلى خلو المضمون المصرح به عن الفائدة، وهنا تجب الإشارة إلى أنّ اللغو هو غير الكذب نظرا لأنّ حقيقة الأول أنه رفع للقيمة نفسها، إن صدقا أو كذبا، بينما حقيقة الثاني لا تزيد عن كونه وضعا للقيمة السالبة في مقابل القيمة الموجبة التي هي الصدق، وعلى هذا، فإنّ القول المتناقض لا يعدّ عندنا لغوا، إذ لا تنتفي عنه القيمة من حيث هي

كذلك، وإنما هو قول كاذب، وإن كان كذبه خاصا، إذ هو كذب دائم أو بالاصطلاح هو قول فاسد فإذن اللغو ليس هو الفساد"[27].

بناء على هذا فلا تخلو اللّوازم الإضمارية من أمرين اثنين: إمّا أن تكون قابلة للإلغاء وإمّا أن تكون غير قابلة له، فإن كانت قابلة للإلغاء فهي ما أطلقنا عليه من قبل اسم اللوازم التّخاطبية، ويجوز لنا أن نسميها باللوازم المفهومية نسبة إلى دلالة المفهوم التي قال بها أصوليو الشافعية، ويبدو أنّ التّسمية الثانية أدل على معنى الإضمار من التسمية الأولى، إذ إنّ الحد الإجمالي للمضمر هو أنّه معنى مفهوم من الكلام، لذلك اخترنا أن نستعمل هنا التسمية الثانية، وإن كانت اللّوازم الإضمارية غير قابلة للإلغاء، فقد نطلق عليها اسم "اللوازم التضمنية" في مقابل "اللوازم التخّاطبية أو المفهومية"، التي هي غير تضمنية، ولا تخلو اللّوازم التّضمنية من أمرين اثنين: إمّا أن يكون إلغاؤها مفضيا إلى اللّغو، أو يكون مفضيا إلى الكذب، فإنْ كان الأوّل، فهي ما عرف باسم "اللوازم الاقتضائية" وإن كان الثاني، فهي ما أطلق عليه اسم "اللوزام القضائية"[28].

### 1.8. المضمرات المفهومية:

حدّ المضمر المفهومي أنّه لازم من لوازم المصرّح به من الدليل التي تقبل الإلغاء، بحيث لا يلزم عن اجتماع نقيضها بالمصرّح به كذب ولا بالأولى لغو، أو قل بإيجاز هو عبارة عن تلازم تخاطبي لا يترتب عن نفيه فقد الصدق ولا بالأولى فقد القيمة.

فـ"لا يبعد أن يعدل المستدل لداع من الدواعي عن التصريح بمقصوده لكي يبقى له طريق إلى إلغائه متى أراد صرف مسؤوليته عنه، ومثال ذلك أن يقول القائل: بعض المسكرات حرام، ويكون مراده من قوله هو ليست كل المسكرات حرام، فإن اعترض عليه معترض، قائلا: لا أسلم لك أنّ بعض المسكرات حرام كيف ذلك والنّص وارد بتحريمها كلها؟ جاز له أن يدفع اعتراضه بقوله: بعض المسكرات، بل كلها حرام، فيكون قد أنكر المضمر المفهومي الّذي يتبادر إلى الذّهن من قوله الأول من غير وقوع في شبهة التناقض، ولا حتى في شبهة الكذب"[29].

### 2.8. المضمرات الاقتضائية:

حدّ المضمر الاقتضائي أنّه لازم من لوازم المصرّح به من الدّليل التي لا تقبل الإلغاء ويفضي لإلغاؤها إلى اللّغو، بحيث يكون اجتماع نقيضها بالمصرّح به عبارة عن قول لا

صادق ولا كاذب، أو قل بإيجاز المضمر الاقتضائي لازم تضمّني يترتّب عن نفيه فقد القيمة، لا مجرد فقد الصدق، مثاله:

شرب النبيذ حرام.

فإنّ هذا القول ينطوي على معنى مضمر هو: النّبيذ شراب.

فهذا المعنى هو بمنزلة لازم متقدّم لحصول فائدة القول، بحيث يمكن إيراده مع هذا القول، فيزيده بيانا كأنّ نقول:

النّبيذ شراب وشربه حرام،

فإذا نحن قدرنا ارتفاع هذا اللازم ارتفعت فائدة القول: ولغا لغوا، كما إذا قلنا:

ليس النّبيذ شرابا وشربه حرام.

ومن أشهر المعايير التي استخدمت لتمييز الاقتضاء عن غيره من الإضمارات، كما تقدّم سابقا "معيار النّفي" ذلك أن المعنى المقتضى (بفتح الضاد) لا يؤثّر فيه النّفي الذي يدخل على القول المقتضي (بكسر الضاد) فإنّ نقيض القول:

ليس شرب النبيذ حراما.

ليس النبيذ شرابا وليس شربه حراما.

**3.8. المضمرات القضائية:**

يتحدّد المضمر القضائي بأنّه لازم من لوازم الجانب المصرح به من الدّليل التي لا تقبل الإلغاء ويفضي إلغاؤها إلى التنّاقض، أو قل بإيجاز المضمر القضائي لازم تضمني يترتب عن نفيه فقد الصّدق، لا فقد القيمة، ومثاله:

المسكر حرام.

فإنّ هذا القول يتضمن معنى، وهو:

النبيذ حرام.

فلو فرضنا أنّ القائل أنكر هذا المعنى، فقال:

المسكر حرام، لكن النبيذ ليس حراما.

"فلا يترتب على إنكاره فقد القيمة كما في الإضمار الاقتضائي، وإنّما يترتب عليه فقد الصّدق، فلا يكون لغوا، وإنمّا مجرد تناقض. ولا يعنينا هنا إلّا هذا الصّنف من المضمرات

الذي أسميناه بالمضمرات القضائية، أمّا الصنفان الآخران: المفهومات والاقتضاءات"[30]، فلا نشغل بتفصيلهما في هذا الموضع، لأنّ الدّليل الإضماري الذي كان مقصود المنطقيين لا يتعلّق بهما، وإنّما تعلّقه أساسا بالمضمرات القضائية.

### 4.8. الإضمار في الدّليل الطبيعي:

إنّ الأصل في الدّليل التّصريح بأجزائه جميعها، وهذه الأجزاء هي المقدّمة أو المقدمات والنتيجة، ولنسم هذا الأصل، مبدأ التصريح بالفائدة. وينبني على هذا الأصل الفرعان التّاليان:

"**أوّلهما**: إذا احتمل الدّليل أن تكون أجزاؤه مصرّحا بها وأن تكون غير مصرّح بها، كان حمله على التصريح بها أولى، ولنطلق على هذا الفرع اسم قاعدة (قاعدة التصريح الكلي).

**والثّاني**: إذا احتمل الدليل أن يكون القليل من أجزائه غير مصرّح به، وأن يكون الكثير منها غير مصرح به، كان حمله على عدم التّصريح بالقليل أولى، ولنسمّ هذا الفرع الثاني: قاعدة عدم التصريح الأقلي"[31].

ولما كان الأمر بصدد الدّليل يمكن أن يدور بين التصريح بأجزائه أو عدم التصريح بها، إن بعضا أو كلا، وكان قد تقدم لنا الكلام في هذه الأجزاء على التفصيل، نحتاج في هذا المقام إلى بيان ما معنى أن لا نصرّح بهذه العناصر، وكيف تكون غير مصرح بها، وكيف تصير مصرّحا بها، وذلك بالوقوف على خصائص عدم التصريح وأدلته وأقسامه وطرق تقدير الأجزاء غير المصرّح بها.

### 5.8. المعينات التواصلية الذّاتية:

يراد "بالمعينات **deictiques** التحديد والتعيين والعرض والتمثيل والتبيين والتأشير، وهو مشتق من كلمة ديكتيكوس/**deiktikos** اليونانية، ويراد بها اصطلاحا مجموعة من المرجعيات الإحالية المبنية على شروط التلفظ الخاصة وظروفه، كهوية المتكلم، ومكان التلفظ وزمانه (أنا، الآن، هنا) ويعني هذا أنّ كلّ ملفوظ يتكوّن من مرسل، ومستقبل، ومكان التلفظ، وزمانه، وهذه المؤشرات السياقية هي الّتي تسمّى بالمعينات أو القرائن السياقية، وبتعبير آخر فالمعينات هي مجموعة من العناصر اللّسانية التي تحيل على السياق المكاني والزماني لعملية التلفظ الجارية بين المتكلمين أو المتحدثين، أو المتلفّظين"[32].

يقصد بالمعينات: أسماء الإشارة، والضمائر المتصلة والمنفصلة، وظروف الزمان والمكان، وبتعبير آخر: ما يشكل صيغة: أنا، الآن، هنا. وصيغ الانفعال والتّعجب، وآليات الحكم والتقويم الذاتي[33].

تنقسم المعينات التواصلية الذاتية إلى معينات الذات أو المرسل، ومعينات المخاطب أو المرسل إليه، ويعني هذا أنّ ثمة قرائن إشارية دالة على حضور المتكلّم وحضور المخاطب على حدّ سواء.

"فالمعينات هي الّتي تعنى بتحديد مرجع الوحدات اللغوية عند عملية التّلفظ والتّواصل، ويحيل هذا المرجع على واقعة لسانية خارجية تسيج علاقة الدال بالمدلول، ومن ثم لا يمكن أن يتحقّق معنى الشيء وتعيين هويته إلّا بمعرفة ظروف التّواصل وشروطه المميزة، فإذا أخذنا على سبيل المثال هذا الملفوظ اللغوي (سأذهب لأنام)، إذا كنّا نعرف أنّ أحمد هو الذي قال هذه الجملة، فضمير المتكلم يعود عليه إحالة وسياقا ومقاما، وهذا يمثل أحد قرائن الذات المتكلّمة، أي إنّ ضمير المتكلم هو أحمد، وإذا لم نكن نعرف متلفّظ هذه الجملة، فإننا لن نعرف بتاتا على من يعود ضمير المتكلم، وهكذا يتبيّن لنا أنّ الضمائر تتحدّد دلالة وإحالة ومرجعا، بوجود أطراف التّلفظ والتواصل"[34].

**9. الأصل التّداولي للدّليل الإضماري:**

اعلم أيضا أنّ الإضمار في الدليل الذي هو عبارة عن طي بعض أجزائه طيّا، تختص به الاستدلالات التي تدور في اللسان الطبيعي وتنضبط بقواعد التّداول فيه، لذا استحقت أن توصف باسم الاستدلالات الطبيعية أو التداولية.

وقد انتبه قدماء المناطقة منذ أرسطو إلى هذه الصفة المتميزة، فخصوه بوصف الخطبي بضم الخاء أو الخطابي بفتح الخاء باعتباره دليلا اشتهر استعماله عند الجمهور، فقالوا الدليل الخطبي بضم الخاء والدليل الخطابي.

كما أنّ بعض مناطقة الإسلام رأوا فيه دليلا موافقا للفطرة التي هي الممارسة الطبيعية لمدارك الإنسان المختلفة في مقابل الصناعة التي تقتضي أن يصرح في الدّليل بكل أجزائه فلا يمتنع إذن أن يسمى بالدليل الفطري.

وقد أطلق مترجم كتاب الخطابة لأرسطو على الدّليل الإضماري اسم التّفكير وجمعه التّفكيرات وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما ذكرناه من أوصاف هذا الدليل التي تجعل منه دليلا طبيعيا خطابيا فطريا، قلّ استغرابنا لهذه الترجمة، ولم نحملها على سوء الفهم والنقل من جانب المترجم، "ذلك أنّ التفكير بوصفه ممارسة استدلالية حية، يتّصف هو الآخر بهذه الأوصاف التداولية"[35]. أمّا مناطقة الإسلام، وجاراهم في ذلك الأصوليون والمتكلمون والبلاغيون، فقد اشتقّوا للدّليل الإضماري اسما من المادة (ضمر) وقالوا: الضمير[36] وجمعوه على الضمائر وعللوا هذه التسمية بالوجهين التاليين:

**أحدهما**: أنّ المستدل بهذا الدّليل لا يصرّح ببعض مقدماته، فهو إذن يضمرها.

والآخر: أنّ المستدل يذكر فيه من المقدمات بحسب ما في ضمير السّامع، وتترتب على هذا الوجه الأخير الخاصيتان الآتيتان:

**أولاهما**: أنّ هذا الدّليل يجمع إلى "معنى الإضمار معنى التوجه إلى الشعور أو الوعي، بوصفه هو الآخر بنية مضمرة، ولما كنا نعلم أن الشعور هو مصدر القصدية عند الإنسان، زاد يقيننا بصدق ما ادعيناه من أن وصف الإرادة أو القصد الذي أسندناه إلى الإضمار وصف مترسّخ فيه ولا ينفك عنه"[37].

**والثانية**: "أنّ الشّعور الذي يستند إليه الدليل الإضماري هو شعور عملي، مادام هذا مدلول الضمير في الاصطلاح، فيكون بذلك لكل شعور عملي جانب مطوي عن عمد يشارك المتكلّم فيه المستمع، وهذا بالذات مقتضى وصفنا له بالتداولي"[38].

وقد احتجنا إلى إيجاد تسمية للدليل المقابل للضمير، وهو الدليل الذي يصرح فيه بكل أجزائه تصريحا، ويمكن أن تكون هذه التسمية هي الدليل التصريحي أو الدليل الإظهاري، ولكننا آثرنا أن نصطلح عليه بلفظ مشتق من المادة ظهر على وزن فعيل، مراعاة لمقتضى التقابل الذي يتميز به اللّسان العربي، وهذا اللفظ هو الظهير، فإذن الظّهير هو كل دليل ظهر فيه أقصى ما يمكن ظهوره من العناصر التي تفيد في حصول المدلول أي النتيجة.

أمّا الفائدة الإجرائية لهذا المصطلح فتتجلى في كونه يمكننا من التمييز بين الضمير وغيره من الأدلة التي تشبهه صورة، ذلك أنّ البرهانيين، من أهل الميزان، حمالو هذه الصورة على وجه الفساد، وقرروا تصحيح الضمير بإظهار القضايا المطوية فيه، فلزم عن موقفهم هذا تعذّر تمييز الضمير عن الأدلة الفاسدة كالمغالطات، لأنّه هي الأخرى يمكن

تصحيحها بزيادة ما احتاجت إليه من الأجزاء، أما نحن فلا نقبل بأن يحشر الضمير مع الأدلّة الفاسدة، ذلك أن الدليل الفاسد كالمغالطة لا يحتاج في نظرنا إلى زيادة كما يحتاجها الضمير، بل هو دليل مكتف بما ظهر فيه وصرّح به، أو قل هو باصطلاحنا "ظهير"، وكلّ زيادة فيه هي صرف له عن أصله، إلا أنّ عدم فساد الضّمير لا يمنع من عدم سلامته (أو اعتلاله)، وهو كما سبق تفصيل ذلك، اجتماع صحة الدّليل مع إمكان كذب إحدى مقدّماته.

لقد بيّنا أنّ أوصاف الدّليل الإضماري أو الضّمير ثلاثة هي: المطالبة والاستفادة والإرادة، كما وضّحنا أنّه دليل تختص به اللّغة الطّبيعية، وتنقل إليه أوصافها التّداولية، والآن، وقد فرغنا من الكلام في خصائص الضّمير، نشتغل ببيان الظروف الّتي تحمل على سلوك سبيل الإضمار في الخطاب.

**10. خاتمة:**

وفي الختام لابد من الإشارة إلى النتائج المتوصّل إليها الّتي تعدّ مرتكزا معرفيا تساعد القارئ على تقديم صورة متكاملة عن قضية التخاطب، ومن هذه النتائج:

- إنّ مصطلح التّداولية بات من أكثر المواضيع تواترا في الدّراسات والأبحاث المعاصرة.
- عدّت التّداوليات جزءا مكمّلا للسانيات ووريثة شرعية للسّيميائيات، لأنها تدرس علاقات العلامات بمفسريها، وهي بذلك تمثل الحلقة الرابعة ضمن الحاضنة الألسنية بعد علم الأصوات وعلم التراكيب وعلم الدّلالة.
- استندت التداولية إلى جهاز مفاهيمي وترسانة مصطلحية كبيرة، كالأفعال الكلامية، والإضمار.
- الخطاب يمثّل كلّ ملفوظ أو مكتوب يشكّل وحدة تواصلية قائمة الذات بين طرفين هما المخاطِب والمتلقي.

- إنّ الإضمار هو الإحالة والأثر غير الظّاهر للمنطوق، وهو المسكوت عنه لقصد من المتكلم، ولكن لأسباب أخفاها ولم يظهر في مستوى الإنجاز النّطقي، وهو أي الإضمار ما لا يقال ولكن يدلّ اللّفظ عليه.
- تنظر أركيوني إلى الإضمار على أنّه نفسه الضّمني وهو أشياء تقال بعبارات مقنّعة وآراء وأفكار مبطنة ومضمرة تحت الأسطر وبينها، وتفرض على المخاطَب التّفكير في شيء له صلة بما قيل.

ينقسم المضمر إلى مضمرات مفهومية، ومضمرات قضائية ومضمرات اقتضائية، وكلها تسهم في تركيبة الخطاب البنيوية، تؤدّي بالمتلقي إلى التّفاعل مع الخِطاب ومحاولة فهم ووعي الدّلالة والمعنى الكامن خلف تلك المضمرات بالاستنادِ إلى حمولاته المعرفية والثّقافية.

**5. قائمة الإحالات:**

[1] أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ط1، 2010، ص24.

[2] أورده الناقد سعيد علّوش في مؤلّفه: معجم مصطلحات النّقد الأدبي المعاصر فرنسي عربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2019، ص245. وذكره أيضا فيصل الأحمر في: معجم السيميائيات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010، ص158.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص158.

[4] ينظر: محمد بديوي الشّمري، معالم التجدد والانغلاق في الخطاب الإعلامي الإسلامي المعاصر، مجلة الباحث الإعلامي، 2010/8، ص156.

[5] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص80.

[6] ينظر: فؤاد أبا علي، الأسس المنهجية والمعرفية للخطاب النحوي العربي، ص14.

[7] ترتكز هذه المدرسة على وظائف اللغة واستعمالاتها، فحين نتحدث عن وظائف اللغة فنحن لا نعني إلا الطريقة التي يستعمل بها الناس لغتهم أو لغاتهم إن كان لهم أكثر من لغة، ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص267.

[8] جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، ص13.

[9] حسين عبد الواد، في مناهج الدّراسات الأدبية، منشورات الجامعة، الدّار البيضاء، ط2، 1985، ص ص74-75.

[10] المرجع نفسه، ص75.

[11] ميخائيل باختين، الماركسية وفلسفة اللغة، تر/ يمنى العيد ومحمد البكري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، المغرب، 1986، ص47.

[12] اللّسان والميزان والتكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998، ص237.

[13] ينظر: عز الدين الناجح، تداولية الضمني والحجاج بين تحليل الملفوظ وتحليل الخطاب، مركز النشر العلمي، ط1، منوبة، تونس، 2015، ص201

[14] كاترين كيربرات، أوريكيوني، المضمر ص493.

[15] ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، منشورات مختبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، دار الأمل، الجزائر، ص124.

[16] ينظر: محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، أفريقيا الشّرق، المغرب، ط2، 2002، ص71.

[17] طه السّبعاوي، أساليب الإقناع في المنظور الإسلامي، دار الكتب العلمية، 2005، ص226.

[18] صحيح مسلم، 2564

[19] السّلسة الصحيحة، الألباني، ص262. ورواه الترمذي في سننه: 2317.

[20] ابن باز، مجموع الفتاوى، 28/251

[21] عمر أبو خرمة، نحو النّص نقد النظرية...وبناء أخرى، عالم الكتب الحديث، إربد، 2004، ص172.

[22] المرجع نفسه، ص173.

[23] المرجع نفسه، ص174.

[24] م ن، ص174.

[25] عمر محمد أبو خرمة، نحو النّص (مرجع سابق)، ص176.

[26] طه عبد الرحمان، اللّسان والميزان أو التّكوثر، ص153.

[27] المرجع نفسه، ص153.

[28] م ن، ص153.

[29] م ن، ص154.

[30] المرجع السّابق، ص156.

[31] م ن، ص145.

[32] جميل حمداوي، لسانيات التلفظ بين النّظرية والتّطبيق، دار الريف للطبع والنشر، تطوان، ط1، 2020، ص ص8-9.

[33] ينظر: المرجع نفسه، ص14.

[34] م ن، ص ص09-10.

[35] طه عبد الرحمان، اللّسان أو التّكوثر، ص148

[36] يقول الفارابي في كتاب الخطابة: الضمير قول مؤلّف من مقدمتين مقترنتين يستعمل بحذف إحدى المقدّمتين المقترنتين، ويسمى ضميرا لأنّ المستعمل له يضمر بعض مقدماته ولا يصرح بها ويعمل فيه على ما في ضمير السّامع من معرفة مقدماته التي حذفها، تحقيق جاك لانغاد، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص119.

[37] طه عبد الرحمان، اللسان أو التكوثر، ص149.

[38] المرجع نفسه، ص149.